التكيف الهيكلى .. والنظام التعليمى
رؤية اقتصادية - اجتماعية
مع تركيز خاص على حالة مصر

محمد عبد الشفيع عيسى*

مقدمـــة

تتناول هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين ما يسمى سياسة التكيف الهيكلى فى البلدان منخفضة الدخل والنظام التعليمى فيها بالتطبيق على مصر.. وكثيرة هى الزوايا التى يمكن أن نطل منها على هذه القضية إذ أن هناك زاوية التحليل الكمى.الرياضى - الاحصائى، وهناك زاوية التحليل الاقتصادى الصرف وخاصة لمسائل محددة مثل حساب التكلفة والعائد، وهناك التحليل السوسيولوجى الذى يركز على القضايا المتصلة بعلم الاجتماع .ويمكن أيضا تناول القضية من المنظور الادارى التنظيمى أو من منظور علم السياسات، وكذا علم السياسة تحديدا. بل وهناك مجال للتعامل مع الموضوع فى إطار علوم المستقبل ..الخ.

فكل هذه زوايا ممكنة وذات مشروعية مفهومة فى إطار البحث العلمى ، بيد أننا اخترنا زاوية خاصة هى الرؤية الاقتصادية - الاجتماعية المركبة ، أى تلك التى تمزج بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى فى نسيج عام،هو نسيج المجتمع المعنى فى مرحلة معينة من تطوره. وتتميز هذه الزاوية بامكانية التجريد النظرى على طريقة الطائر المحلق سعيا الى استخلاص الحقائق العامة الجامعة للظاهرة محل البحث .وتصلح مثل هذه الرؤية من ثم كقاعدة يمكن العمل عليها فى مرحلة تالية ، أو

* أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى: مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية - معهد التخطيط القومى.

بواسطة باحثين آخرين باستخدام أساليب التحليل الكمى ، بصفة خاصة .

وقد قمنا بمحاولة التجريد النظرى لمقولة التكيف الهيكلى والتطور الاجتماعى بتركيز خاص على مصر ،وبصفة أخص للدلالات المستنبطة من التكيف الهيكلى باتجاه المجتمع. واستغرقت هذه المحاولة.القسمين : أولاً وثانياً.

وفى القسم الثالث عملنا على الانتقال من حيز الاستنباط الى حيز الاستقراء بغية التدليل التجريبى على الدلالات الاجتماعية للتكيف بالتطبيق على قضايا النظام التعليمى. واستخدمنا فى هذا الشأن عددا من مصادر البيانات المتاحة .وحاولنا فى الخاتمة الموجزة أن نجمع شتات المستويين النظرى والتجريبى من خلال عدد من الاستنتاجات المتصلة بالعلاقة بين التكيف والتعليم حالا ومآلا.

ومع الاقتناع باتساع أبعاد الموضوع محل البحث فإننا لانطمع فى أكثر من طرح مقدمات- مفاتيح تسهم فى تحسين مدى الرؤية فى هذا الموضوع الحيوى.

أولا: مفهوم التكيف الهيكلى (عرض وتقييم)

يرتبط مصطلح التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى وهيئة موظفيه،للبلدان منخفضة الدخل بصفة أساسية،لغرض معلن هو اجراء جملة تعديلات فى الهيكل الاقتصادى يكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادى (أو ما يسمى بالتثبيت) كهدف أمثل، يعبر عنه فى المرحلة الانتقالية بشعار (الاصلاح الاقتصادى)، سعيا الى هدف أخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الاجمالية.

وربما يكون المنطلق الحقيقى لسياسات التكيف والتثبيت والاصلاح هو ضرورة (تعويم) الاقتصادات ذات الدخل المنخفض للبلدان المتأخرة والمتخلفة اقتصاديا ضمن ما كان يسمى بالعالم الثالث.وبعبارة أخرى:انقاذها من الغرق الكامل، ولا سيما فى بحر الاستدانة،والأخذ بيدها لتطفو على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، شريكا - وإن يكن غير متكافىء - للعالم الصناعى المتقدم ،ومن ثم تخفيف عبء المسئولية الواجبة على العالم الأخير تجاه البلدان الفقيرة ،كمسئولية تاريخية تمتد أصولها الى المرحلة الاستعمارية الطويلة .

وقد تم تدشين اقتصاديات التكيف - نظريا وتطبيقيا - غداة انفجار أزمة ديون العالم الثالث فى أوائل الثمانينات ، وخاصة مع أزمة المكسيك عام ١٩٨١. ومن ثم بروز صندوق النقد الدولى

باعتباره (ضابط الايقاع) أو ما هو أكثر من ذلك ، فى معزوفة أداء وسياسات الدول الصناعية الغنية فى علاقتها الثنائية ومتعددة الأطراف إزاء بلدان الدخل المنخفض بما فى ذلك العلاقات المتضمنة فى نشاط المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولى[١].

ويقوم الأساس النظرى لاقتصاد التكيف الهيكلى - والمصمم للتعامل مع البلدان الفقيرة المدينة فى المقام الأول - على (المركب الكلاسيكى الجديد) القائم على أولوية قضايا "التوازن العام" فى مواجهة قضايا استحداث واستحثاث النمو الاقتصادى على مستوى كل من الجهاز الانتاجى (كما طالب بذلك الكلاسيكيون القدامى وخاصة آدم سميث) والطلب الكلى الفعال. ويتخذ المركب الكلاسيكى الجديد ثوبا قشيبا من نسيج تقليدى: فمن التقديس الكلاسيكى لجهاز الثمن أو الآلية السعرية الحرة كمحرك لتشغيل النظام الاقتصادى، ومن نظرية (كمية النقود) التى تعطى الأولوية فى تحقيق التوازن وكبح التضخم لامتصاص فائض السيولة - والتحكم فى كمية النقود المتداولة (أى امتصاص فائض الطلب على العرض). من هذا وذاك أخذ المركب الكلاسيكى هيئة جديدة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات ،هى هيئة المزيج من (اقتصاديات العرض) و (أفكار النقديين)، لاسيما ميلتون فريد مان رائد(مدرسة جامعة شيكاغو). وحرك هذا المزيج بدرجات متفاوتة ،سياسات (المحافظين الجدد) الذين سادوا المسرح السياسى الغربى وخاصة فى الولايات المتحدة (من خلال الادارة الجمهورية لريجان وبوش) وبريطانيا وألمانيا الاتحادية،كما حرك فكر هيئة العاملين فى صندوق النقد الدولى بصفة خاصة .

وفى هذا الاطار جاءت حزمة الأفكار الاقتصادية المحافظة التى خاطب بها الصندوق وأعضاؤه الجماعة الفقيرة فى العالم الثالث السابق، والتى قصد بها ضبط مستوى (الطلب) الاجمالى ليتوافق مع مستوى (العرض) القائم ،أى تحديد مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية عند سقف معين ، هو ذلك الذى تسمح به قاعدة الموارد المتاحة، داخليا ودوليا ،فى لحظة معينة .وبعبارة أخرى فإن اقتصادات العرض تتحول فى التطبيق الى اقتصادات لادارة الطلب، بينما تغدو اقتصادات الطلب الكينزية موجهة نحو تحفيز العرض،فالأولى تضبط مستوى الانفاق ، سواء الحكومى أو العائلى، عند مستوى محدد لا يتجاوزه ،أى تنتج سياسة تقييدية ينتج عنها بالضرورة تقييد إمكانية النمو على مستوى التشغيل والناتج ، بدعوى كبح جماح الأسعار.أى أنها تسمح بارتفاع معدل البطالة، فى سياق خفض معدل التضخم .بينما تدعو الثانية الى مواجهة نقص مستوى التشغيل والانتاج (على

جانب العرض) برفع مستوى الانفاق، الاستهلاكى والاستثمارى معا: (على جانب الطلب).

وبينما تستدعى السياسة ذات الطابع الكينزى (تدخل الدولة) من أجل تنشيط الطلب الفعال ولو بزيادة النفقات عن الايرادات الضريبية وغيرها، فان السياسة ذات الطابع النيوكلاسيكى تستدعى كف الدولة عن أداء وظيفتها الاقتصادية المباشرة ذات المنحى الاجتماعى السياسى ،أى تحديد مسئوليتها تجاه المجتمع ، وبصفة خاصة الشرائح ذات النصيب الأدنى من الدخل ، لصالح اطلاق الآلية السعرية والمشروع الخاص بدعوى اعادة تخصيص الموارد تحقيقا للتوازن العام على اساس من العقلانية والرشد.

ولئن كانت سياسات الطلب الحافزة على توسيع العرض(فى المفهوم الكينزى) موجهة نحو ضمان النمو الاقتصادى المنتظم ، مع الأخذ فى الاعتبار البعد الاجتماعى المتمثل فى إحداث درجة من درجات تقليل التفاوت فى توزيع الدخل (وهذا هو الوجه الآخر لليبرالية الغربية المحدثة) فان سياسات (العرض) المقيدة لمستوى الطلب(فى المفهوم الكلاسيكى الجديد) موجهة نحو ضمان الاستقرار الاقتصادى - النقدى ، ممثلا فى تثبيت نسبى لمستوى السيولة والأسعار، ولو على حساب النمو والتشغيل،أى من خلال السماح - ضمنيا على الأقل - بدرجة من درجات الركود والبطالة.

حقا ان التفكير الكلاسيكى الجديد الموجه للعالم الفقير ، يؤكد أن درجة مسموحا بها من الركود والبطالة هى (ثمن مؤقت) يتعين دفعه لقاء إفساح الطريق أمام تحقيق التوازنات الاقتصادية - النقدية، تمهيدا لرفع مستوى الانتاج والتشغيل والتصدير بعد المرحلة الانتقالية. غير أن النظرة النقدية - فكريا - بالاضافة الى حصيلة ممارسات تجارب التكيف فى البلدان المدينة ، حتى ذات السجل الأعلى نسبيا فى مضمار النمو كالأرجنتين والبرازيل ، تؤكد أن الركود والبطالة ليستا ظاهرتين عارضتين بشكل مؤقت ، ولكنهما جزء لا يتجزأ من عملية تطبيق(اقتصاديات التكيف) ذات الطابع الركودى بالضرورة ، لأسباب متعددة [٢]. وفى مقدمة هذه الأسباب من وجهة نظرنا،أن برامج التكيف التى يوصى بها صندوق النقد الدولى تركز على أولوية التوازنات ذات الطابع النقدى، سواء على الصعيد الداخلى (توازن الميزانية العامة) أو الخارجى (توازن ميزان المدفوعات وميزان الاستدانة وميزانية النقد الأجنبى)، بما يعطى الأولوية لخفض العجز فى الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وتقليل حجم الديون والمستحقات من النقد الأجنبى. ويتحقق كل ذلك بخفض النفقات العامة للدولة ، وبصفة خاصة النفقات الموجهة لاغراض مساعدة الفقراء، كالدعم السلعى والاستثمار

الاجتماعى فى التعليم والصحة والتأمينات والمعاشات ،وزيادة ايرادات الدولة (خاصة الضرائب) وخفض مستوى الواردات (رغم أنها واردات غير قابلة الى حد كبير للتقييد سواء منها واردات السلع الاستثمارية أو الوسيطة أو الغذائية) مع سعى - نظرى غالبا - لزيادة الصادرات .

وثمة زعم بأن اطلاق حرية قوى السوق فى الداخل ،(من خلال زيادة نصيب المشروع الخاص مقابل خفض نصيب الدولة من ملكية الأصول ، فيما يسمى التخصيصية ، ومن خلال حرية الآلية السعرية)، جنبا الى جنب مع تخفيض سعر صرف العملة الوطنية - إزاء العملات القوية فى الخارج ، من شأنها مجتمعة أن تحث على نمو الناتج مستقبلا عن طريق السماح بهامش أعلى للربح ، من خلال حرية اتخاذ القرارات على مستوى المشروع بعيدا عن الهدر غير المبرر المتضمن فى تدخلات الدولة ،والسماح بزيادة الصادرات بفعل انخفاض الأسعار من جراء خفض قيمة العملة الوطنية .

وكل هذه السلسلة الفكرية تتجاهل أن المشكلة الاقتصادية الرئيسية للبلدان الفقيرة ليست فى اختلالات الموازين الاقتصادية - النقدية فى المحل الأول ، ولكنها تكمن أساسا فى طبيعة الهيكل الاقتصادى المحلى والعلاقات الاقتصادية الخارجية. فعلى الصعيد المحلى نلاحظ عدم مرونة الجهاز الانتاجى بالنسبة لتغيرات الأسعار، ومن ثم عدم استجابة جهاز العرض لمؤشرات جهاز الثمن ، وفى حالة الطاقات العاطلة أو الفائضة فإن إمكان الاستفادة منها فى رفع مستوى التشغيل محدود بقيود لا ترجع كلها إلى مستوى الطلب والأسعار،أى قيود هيكلية .وعلى الصعيد الخارجى نلاحظ عدم مرونة الصادرات الدولية أيضا بالنسبة لتغيرات سعر الصرف لأسباب عديدة ليس هنا محل تفصيلها. وتكون محصلة هذا وذاك نجاحا نسبيا ظاهرا فى خفض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وعبء الاستدانة، ولكن مع إبطاء مسيرة النمو الاقتصادى فى أحوال معينة بفعل السياسة التقييدية للإنفاق الكلى والإنفاق الاستثمارى، ومن ثم ارتفاع معدل البطالة . والأهم من ذلك أن التوازنات النقدية المذكورة لا تتم فقط فى إطار التقييد والركود والبطالة ولكن قد يحدث أيضا تضخم مرتفع نسبيا، لأن التضخم فى الحقيقة لا يستمد جذوره من مستوى النقود فقط كما تدعى نظرية كمية النقود التقليدية أى أنه ليس تضخما نقديا وحسب، لكنه أيضا تضخم (تكاليفى) وتضخم (هيكلى) وتضخم (يغذى نفسه بنفسه) أخيرا من خلال السباق المارثونى للأسعار والأجور.

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن لب المشكلة الاقتصادية فى البلدان الفقيرة المدعوة الى التكيف ، وفق مفهوم صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى، ليس هو الاختلال فى التوازنات ذات الطابع

الأسمى أو النقدى ، ولكنه الاختلال فى التوازن الحقيقى بين الموارد المتاحة والاحتياجات الاجتماعية لغالبية السكان أى أنها مشكلة نمو وتنمية فى المحل الأول قبل أن تكون مشكلة توازنية محضة .

ثانيا: الدلالات الرئيسية للتكيف الهيكلى من وجهة نظر التطور الاجتماعى

بعد أن تناولنا بالعرض والتقييم مفهوم (التكيف الهيكلى) الكامن وراء برامج التثبيت التى يوصى بها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أساسا نتناول فيما يلى أهم دلالاته من وجهة نظر التطور الاجتماعى عموما وقضايا التعليم خصوصا.

ونبدأ بالدلالات الاجتماعية العامة مع عناية خاصة بالحالة المصرية الى تقدم مثالا معبرا عن مجموعة رئيسية من مجموعات البلدان المخاطبة بالتكيف الهيكلى المذكور ونحددها كما يلى :

أولا: إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة

أدت المرحلة الاستعمارية الأوروبية الطويلة فى القارات الثلاث (افريقيا/آسيا/أمريكا اللاتينية)، التى امتدت عموما من القرن السادس عشر الى منتصف القرن العشرين ، فى تلوينات متفاوتة، الى تحطيم الهياكل الاقتصادية - الاجتماعية السابقة على الاستعمار والتى كانت (مكتفية ذاتيا) رغم تأخرها النسبى عشية الخضوع للاستعمار الغربى التقليدى.وفى هذا السياق جرت عملية واسعة وعميقة للتحويل بقصد اقامة هياكل جديدة متكاملة مع اقتصادات الدول الاستعمارية ،ضمن علاقة تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، وعلى قاعدة مزدوجة من السيطرة/ التبعية.

وكانت الخاصية الرئيسية للهياكل المستحدثة هى إفقادها مقومات الاستقلالية الذاتية، ودمجها دمجا غير متكافىء بالمركز الصناعى المسيطر، بحيث جرى تجريد المجتمع من القوى القادرة - بالإمكان - على تحقيق تطور اقتصادى - اجتماعى - ارتقائى مستقل، مقابل إقامة تكوينات اجتماعية هشة ذات صلة عضوية وثقى بالدولة الاستعمارية المعنية ، وهى تكوينات ثبت عجزها، غداة الحصول على الاستقلال السياسى، عن انجاز مهمة التطور الاقتصادى المستقل والفعال ، التى جرى تشويهها تحت مسمى (التنمية الاقتصادية).

ورغم عجز التكوينات الاجتماعية المذكورة - طبقية كانت أو نخبوية - فقد شهد العصر الاستعمارى تأسيس نواة صلبة لتشكيلات السلطة وأجهزة العنف، قدر لها أن تصير الفاعل الرئيسى

واللاعب الأهم على المسرح الاجتماعى والسياسى للبلدان المستقلة الجديدة، التى صارت (دولا) من وجهة نظر القانون الدولى العام .

وقد أنيط بالدولة فى البلدان الجديدة ، نظريا، المهام التى كان يفترض أن ينهض بها الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المحلى .وحاولت الدولة وفق القيود الهيكلية المفروضة على حركتها، من واقع التشكيل الاجتماعى والنظام الدولى،أن تجرب طريقها نحو تحقيق هذه المهام ، ولكن بمضامين وأشكال متباينة كأشد ما يكون التباين ،عبر ما سمى بالعالم الثالث. وبصفة عامة ،حاولت الدولة فى كثير من البلدان الفقيرة، ومن بينها مصر العربية أن تمارس وظيفة اقتصادية واجتماعية مباشرة، من خلال التصدى لعملية التنمية والتصنيع من جهة أولى ، وتخفيف حدة التفاوت الاجتماعى لصالح الفئات الفقيرة أو الأشد فقراً من جهة ثانية .

ولتحقيق هذين الهدفين اندفعت الدولة كفاعل اقتصادى رئيسى تمارس وظيفتها ذات الطابع السيادى، على طيف يمتد من (الدولة المنتجة) إلى (الدولة المتدخلة) تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سابحة على جناحين :أولهما ممارسة هذا القدر أو ذاك من السيطرة على وسائل الإنتاج ، وغالبا من خلال تملك شطر معين منها وخاصة فى الصناعة ،بما يمكنها من التأثير الفعال على مسار النشاط الاقتصادى بمتغيراته الرئيسية (الانتاج/الاستثمار /التشغيل/التصدير والاستيراد)، وثانيهما إقامة لون من (التنظيم) للاقتصاد المحلى بأدوات متنوعة تبدأ من التخطيط المركزى (الذى تحول عمليا إلى مجرد برنامج استثمارى عام) وتنتهى باقتصاد (موجه) بأدوات السياسات المالية والنقدية رغم عدم دقتها أو نجاعتها. وبذلك حل التحكم الادارى محل سوق حرة لم توجد أبدا، بل ولم تتهيأ لها الظروف حتى توجد، وذلك بفرض إمكان قيامها أصلا وفق النموذج التجريدى الشائع فى أعمال الدعاية والاعلام.

ولم يقو هذان الجناحان على حمل الطائر المنهك :فسرعان ما تحولت السيطرة وتملك الأصول ، بالتأميم أو باقامة المشروعات الجديدة، إلى مزرعة لطبقة أو شبه طبقة جديدة حول تشكيلات السلطة وأجهزة العنف ، وسرعان ما أدت أدوات التأثير التى اعتمدتها (من تخطيط وتوجيه واشراف إدارى) الى سوء تخصيص الموارد بما يعنيه من افتقاد العقلانية والرشد وارتفاع مستوى الفاقد والضياعات والهدر.فكان ذلك علامة مركبة على اخفاق الدولة الجديدة فى ممارسة الوظيفة الاقتصادية - الاجتماعية .

ولذا فقد حط الطائر مهيض الجناح على الأرض تقريبا ،ملتمسا يد المعونة من أى طريق. فتقدم له آنئذ المارد العتيد (العالم الصناعى الاستعمارى سابقا) بأدوات وتنظيمات مستحدثة (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى خاصة) وبسلة من السياسات متقنة الصنع نظريا(سياسات التكيف والتثبيت والاصلاح). وترتكز السياسات الاقتصادية للتكيف على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية للدولة ، فلم تعد(دالة الهدف) المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع ، وإنما "الاصلاح الاقتصادى" . أما وسائل العمل فتنطلق من التخفف من المسئوليات أو الواجبات الاجتماعية العامة، التى كانت تسعى إلى ممارستها عبر ملكيتها للمشروعات أو عبر الانفاق العام، بما فيه مخصصات الدعم السلعى والخدمى.وفى المقابل يتم التركيز على الضريبة كأداة رئيسية للحصول على "الايرادات العامة".

وإذا شئنا أن نحدد أهم علامات النمط الجديد لممارسة الوظيفة الاقتصادية للدولة لقلنا إنها تتحصل فى أمرين هما:

أ - زيادة وزن القطاع الخاص بالقياس إلى قطاع الدولة وذلك فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتشغيل .

ب - إطلاق الآلية السعرية كأداة أساسية لتسيير الحياة الاقتصادية بديلا لآلية التخطيط المركزى.

ويلاحظ أن هذين الأمرين ينطبقان على تجارب متعددة ، وليس على تجربة (التكيف الهيكلى) فقط، وهى التجارب التى تستلهم ما يمكن أن نطلق عليه مؤقتا (الليبرالية الاقتصادية)، فى صورها المتنوعة ، فى بلدان العالم الثالث السابق ومن بينها مصر ، حيث سادت الصورة التى أسميت (الانفتاح الاقتصادى .غير أن ما يميز التكيف الهيكلى عن الليبرالية الاقتصادية عموما ، والانفتاح الاقتصادى ، على سبيل المثال، خصوصا هو ما يلى:

١- الوزن النسبى للمؤثر الأجنبى فى تبنى السياسة المعنية . ورغم وضوح دور العامل الخارجى فى مصر عند تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ،إلا أن التأثير الخارجى كان له ثقل نسبى أكبر فى حالة تبنى التكيف،وذلك من ناحيتين: فأما من الناحية الأولى فقد جاء (التكيف) إثر مطالبة محددة من صندوق النقد الدولى بعقد اتفاق يسمح لمصر بالاستفادة من الميزات

الناجمة عن (رضا) الصندوق.

وأما من الناحية الثانية فإن (التكيف) يمثل الموقع (السلبى) الذى فرض على البلدان الفقيرة عقب التغيرات العاصفة فى النظام الدولى عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، بحيث أصبحت هذه البلدان متلقية للسياسات الاقتصادية من الخارج إلى حد كبير ، أكثر منها (صانعة) Marker لها. بينما كان هناك فى وقت انتهاج الانفتاح هامش معين للمناورة من طرف البلدان المتخلفة اقتصاديا ، مما كان يمكن أن يسمح بالتلاعب نسبيا بقدر من المتغيرات الخارجية.

٢- الطابع الرئيسى للسياسة الاقتصادية ، إذ تتسم سياسة (التكيف) بشكل أساسى - مرحليا على الأقل - بالطابع التقييدى المتمثل فى خفض معدل التوسع النقدى والانفاق الاجمالى مما يلقى بآثاره على معدلات النمو الاقتصادى. أما الليبرالية الاقتصادية والانفتاح فلا تقومان على التقييد بالضرورة ، وقد تتضمنان اتجاها توسعيا من خلال حفز الطلب الاستثمارى المحلى والأجنبى.

وختاما نشير إلى أن (إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية للدولة) تبدو بصورة جلية فى الحالة المصرية، فقد مارست الدولة فى العقد الممتد من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات بصفة خاصة، دورا اقتصاديا - اجتماعيا محددا يقوم فى ملامحه العامة على اهتمام مركزى بقضية التصنيع ، وعلى التوجه نحو الداخل مع استحداث جملة اصلاحات اقتصادية لصالح(محدودى الدخل) من عمال زراعيين وصغار مزارعين وعمال صناعيين ومستأجرى المساكن . وانعكس هذا بشكل جلى على مختلف الأبعاد المتعلقة بالتطور الاجتماعى، وفى مقدمتها التعليم العام والخدمات الصحية . وتمت ممارسة هذا الدور فى إطار توسيع وتعميق الوظيفة العامة المنوطة بالدولة حتى ليطلق البعض عليها مصطلح (الدولنة) Statism المصحوبة بـ (الشعبوية)Populism ، أى بالاهتمام بالفئات الشعبية منخفضة الدخل ،ولكن دون أن تتحول الدولة إلى دولة (شعبية) حقيقية .وإنما كان النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى رسمته أقرب إلى(رأسمالية الدولة) المتمحورة حول (طبقة جديدة) مشكلة من (فئات السلطة المركزية)، وخاصة البيروقراطية العليا المدنية والعسكرية (والتكنوقراط) المرتبطين بها .

ومنذ أوائل السبعنيات وحتى أوائل الثمانينات جرى تحول كبير فى وظيفة الدولة.ولكنه لم يكن تحولا جذريا.فقد كانت فترة انتقالية تتسم بمخاض التحول الذى جمع بين بقايا الوظيفة السابقة

وملامح الوظيفة الجديدة .

وتسارع التحول منذ أوائل الثمانينات باتجاه إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة كما ذكرنا وجاء تبنى سياسات التكيف الهيكلى فى بداية التسعينات ليدشن التحول المذكور ويعطيه قوامه المحدد.

ثانيا : الاصطفاف الاجتماعى على سلم الثروة والدخل :

هذه هى الدلالة الرئيسية الثانية للتكيف الهيكلى، من وجهة نظر التطور الاجتماعى.وتقوم على الصعيد المادى من التكوين الاجتماعى، أى الصعيد الاجتماعى - الموضوعى ،متمثلا فى اتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة فى النصيب النسبى من الثروة والدخل ،عند مستوى منخفض من الناتج القومى الاجمالى ومعدلات نموه .

ويتجلى المستوى المنخفض للناتج القومى الاجمالى ولمعدل النمو الصافى (معدل النمو الاقتصادى ناقصامعدل النمو الديموجرافى) واختلال توزيع الناتج فى اتساع نطاق انتشار ظاهرة الفقر.

وطبقا لحساب تقديرى (توفيقى) مستقى من التقديرات المختلفة لنسبة الفقراء فى مصر على وجه التحديد، يتضح ما يلى :

أ - كانت نسبة الفقراء فى الريف المصرى قد هبطت من ٤٣٪ فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥إلى حوالى ٣٠٪ وربما إلى أقل من ذلك فى عام ١٩٨١/١٩٨٢ ولكنها عادت إلى الارتفاع إلى ما بين ٤٢٪ و ٤٦٪ فى عام ١٩٩٠/١٩٩٢ أى إلى مستوى مقارب لما كان ملاحظا فى١٩٧٤/١٩٧٥ أو أعلى منه قليلا .

ب - كانت نسبة الفقراء فى الحضر قد انخفضت من ٣٣٪ فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠٪، وربما إلى أقل من ذلك ، فى عام ١٩٨١/١٩٨٢ ثم عادت إلى الارتفاع إلى ما بين ٣٨٪ و ٤٥٪ فى عام ١٩٩٠/٩٩١، أى إلى مستوى أعلى بشكل محسوس مما كان ملاحظا فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥.

وتدل البيانات المذكورة فى (تقرير التنمية البشرية - مصر ١٩٩٥) على أن نصيب أفقر ٢٠٪ من السكان من الدخل القومى قد انخفض من ٧.٤٪ فى عام ١٩٩١ إلى ٥.٩٪ عام ١٩٩٣مقابل

ارتفاع نصيب أغنى ٢٠٪من السكان من ٣ . ٤٢٪ إلى ١ . ٤٥٪ فى سنتى المقارنة على التوالى.

ويمكن أن نستنتج من البيانات السابقة احتدام ظاهرة الانقسام الطبقى فى المجتمع المصرى ممثلة فى ارتفاع نسبة الفقراء ،إلى جانب علامات أخرى لم نذكرها ، مما يؤدى إلى بروز الظاهرة التى يمكن أن نطلق عليها (الاصطفاف الاجتماعى)، بمعنى التحدد الجامد والصارم نسبيا للمواقع الاجتماعية ، على سلم الثروة والدخل لمختلف الفئات الاجتماعية ، وبالتالى تصادم أقدارها ومصائرها بفعل السعى المتضارب إلى اكتساب طريقة محددة لممارسة الحياة.

وتتم ممارسة الحياة - فى عصرنا - على عدة محاور نذكر منها بصفة أساسية:

أ - وسائل العيش التى يعبر عنها بالمصطلح الاقتصادى بأنماط الاستهلاك ، التى تتحصل فى طرق المأكل والمشرب والملبس والمسكن والانتقال .

ب - وسائل التكسب ، التى يعبر عنها بالموقع من عملية الإنتاج ،حيث يتمتع البعض بتملك رأس المال، بينما يقوم بعض آخر بوظيفة الهيمنة على طرق استعمال رأس المال بواسطة السلطة على اختلاف مدارجها.وفى المقابل تقوم غالبية المجتمع بكسب عيشها من عملها يدويا أو ذهنيا ، وفى هذا المجال أو ذاك ، وبهذا النمط المحدد أو بغيره .

جـ - التحسن البشرى أى الترقى فى مضمار التكوين البدنى والعقلى لبنى البشر، ويتحقق هذا وذاك فى عصرنا من خلال كل من خدمتى التعليم والصحة ،بالمعنى الواسع لكليهما .

د - طرق (التفتح الحيوى للطاقات) بالمعنى الشامل ،أى قضاء وقت الفراغ من العمل، بما فى ذلك الترفيه والتسلية والتثقيف الذاتى . وعلى هذه المحاور الأربعة تتفاوت فرص أبناء المجتمع ، وبعبارة أخرى يسود(عدم تكافؤ الفرص) بالتعبير الثقافى الدارج ، حيث تتهيأ الفئة القليلة عدديا،(والثقيلة) كيفيا ، لتتصدر مسرح الحياة الاجتماعية فى أدوار الثروة والسلطة والمعرفة،أى لتكون (الجيل القائد) فى المستقبل لهذا المجتمع بحكم ما تحصله من دخل ومكانة وعلم وصحة جسدية وفق أفضل الفرص نسبيا ، بينما يفرض على (الفئة الكثيرة) أن تقنع بالفتات وأن تبقى على هامش الحياة ، بدون سلطة فعالة ،وبدون ثروة مادية حقيقية، وبحدود دنيا معينة من القدرات العلمية والصحية. وهذه القسمة الثنائية - وفق التحليل السوسيولوجى - هى ما ندعوه بالاصطفاف الاجتماعى المزدوج والذى تزيده سياسات التكيف الهيكلى وضوحا عبر الزمن .

ثالثا: الكتلة الاجتماعية المندمجة :

لئن كانت مقولة (الاصطفاف المزدوج) تنطبق على المستوى الاجتماعى الموضوعى، فإن مقولة (الكتلة الاجتماعية المندمجة) تنطبق على المستوى الثقافى الذاتى ، أى على مستوى وعى الانسان فى المجتمع بذاته.

والمقصود هنا أن (الواقع الموضوعى) القائم على الانقسام أو الاصطفاف ، يتحول فى التصور الواعى للذات المدركة إلى (عدم الانقسام) أو إلى (وحدة)،هى ما نطلق عليه (الكتلة المندمجة).

وبعبارة أخرى فإن القوى الجمعية التى تتنازع على (الكعكة الواحدة) تتحول فى الفكر والسلوك المترجم له إلى (ذرات مفردة) لا تعود تمارس علاقاتها المتبادلة كمجموعات ولكن كأشخاص طبيعيين.وهذا التفتت الشامل، أو التشظى إذا صح هذا التعبير، ينسحب على كافة ميادين (التفاعل) الاجتماعى سواء فى ذلك النشاط الاقتصادى المهنى أو العمل الاجتماعى أو الممارسة السياسية .

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ تتقدم الدولة فتتصدى لمهمة (إعادة اللحمة) للكيان المفتت من خلال إعادة صهر الذرات المفتتة فى (وحدة منظومية) للحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،بحيث تخلق - فى الوعى - (الوهم) بوحدة القوى الاجتماعية المنقسمة، من أجل أن تسمح للكيان المجتمعى القائم بالاستمرار كما هو ، وذلك سواء من خلال الخدمات العامة للدولة (كالتعليم) أو من خلال الممارسة السياسية (كالنشاط الحزبى والبرلمانى).

ولقد شرح المفكر الفرنسى (نيكوس بولانتزاس) هذه الحركة اللولبية من الوحدة إلى الانقسام إلى الوحدة بالتطبيق على المجتمع الصناعى الغربى . ولكنها فى رأينا أكثر انطباقا على المجتمعات المتخلفة اقتصاديا والفقيرة التى تبنت دولها سياسات (الليبرالية) الاقتصادية والانفتاح وسياسات التكيف. إذ يسمح اقتصاد الانفتاح والتكيف ، وبدرجة أعلى مما يسمح به الاقتصاد الصناعى المتقدم ، بالتفتت الثقافى - السلوكى ثم بالتوحيد على هيئة كتلة مندمجة ،ويتضح هذا بصورة جلية فى الحالة المصرية . ولكن كيف ؟

لقد كان (الانفتاح) هو المدخل الذى سمح بالتعامل الموسع مع المتغيرات على مستوى العلاقة مع البلدان العربية الأخرى (وخاصة من خلال تحويلات العاملين فى البلاد المصدرة للنفط)، ومع الدول

الأجنبية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية (وخاصة من خلال القروض والمعونات). ومثلت (الفئات الاجتماعية المستفيدة بالدرجة الأولى من الانفتاح) القطاع الاجتماعى القائد لعملية التحول فى وظيفة الدولة، بحيث تصدرت - وفق سماتها الاجتماعية المحددة تاريخيا - عملية إقامة قاعدة للنشاط الاقتصادى فى المجتمع ذات طابع نوعى جديد .

ويتمثل الطابع النوعى الجديد فى النشر الموسع (للأنشطة غير المنتجة) فى كافة أرجاء المجتمع، ومن ثم امتداد (العمل غير المنتج) إلى كافة القطاعات بما فيها الخدمات ومن هنا تسللت واستشرت ظاهرة الفساد الاجتماعى والادارى .

وما بين الأنشطة غير المنتجة وظاهرة الفساد ، اتسعت قاعدة المستفيدين من الأوضاع الاجتماعية القائمة إلى حد كبير. وتزايدت جموع الفئات الوسطى والفئات منخفضة الدخل التى تجد لها فرصا هنا أو هناك للتكسب من خلال أنشطة غير قابلة للتسجيل فى الحسابات القومية ، فيما يسمى " الاقتصاد الخفى"، وأصبحت الروابط الأمامية والخلفية بين الشريحة (الدخلية) الأعلى والشرائح الأخرى أكثر كثافة وأشد تنوعا ، بما يسمح بتمييع صورة الانقسام المزدوج ذى الطابع الاستقطابى ، وبتحويل أعضاء الجماعات الكبرى المصطفة إلى مجرد أفراد ساعين إلى رفع مستوى دخولهم الفردية ومندمجين فى إطار كتلة اجتماعية تبدو صماء، لا فرق بين مكوناتها العضوية الفردية سواء فى طبيعة الوعى أو نوعية السلوك.

فهكذا يسمح اقتصاد الانفتاح والتكيف بالتفتت على مستوى الوعى والسلوك، الذى يتمظهر ككتلة مندمجة. وهذه هى إجابتنا على السؤال :كيف؟ والذى طرحناه سابقا .وبعد ذلك تأتى الدولة مرة أخرى - كما سلفت الإشارة - فتقوم عن طريق أجهزتها الخدمية،وأجهزتها الأيديولوجية - على حد تعبير الفيلسوف الفرنسى التوسير - لتؤكد على صيغة الوحدة والكتلة من جديد. وهو ما يتمثل بصفة خاصة، فى الوظائف التى يقوم بها النظام التعليمى.

رابعا:الاتكشاف إزاء المتغيرات الخارجية دوليا وإقليميا

تتمثل أهم المتغيرات المذكورة فيما يلى :

١- الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة

ونقصد بذلك التغيرات ذات الطابع (الطفرى) فى مجال التطور التكنولوجى ، الذى أخذ

صورة تكنولوجيات القمة والتى يطلق عليها أيضا التكنولوجيا الرفيعة وأهم ساحاتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البعيدة والمعلوماتية، والتكنولوجيا الحيوية والهندسية الوراثية، وتكنولوجيا المواد الجديدة، وتكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة .

ويحمل (اقتصاد وسياسة التكيف) دلالة هامة إزاء التطور التكنولوجى العالمى العاصف، إذ يمثل محاولة للتكريس (الرسمى) الدولى لموقع البلدان الفقيرة من التدرجية الهرمية التى تثبتها ثورة المعلومات والاتصالات فى هيكلية النظام العالمى الجديد للتسعينات وما بعدها . وتفترض هذه التدرجية - ولو ضمنيا - من ثنايا التصرفات الكاشفة فى سياسات الدول الصناعية المتقدمة ذات اقتصادات السوق بقيادة الولايات المتحدة، احتكار العالم الصناعى الغنى لقمم العلم والتكنولوجيا بصورة مستمرة ومتجددة دوما مع دورة التجديد بالغ السرعة للاختراعات والمبتكرات والتجديدات الانتاجية ، وبحيث تتربع هذه الدول على قمة التطور العلمى - التكنولوجى دون منازع. ومن تحت القمة، يتضمن النظام العالمى الجديد درجة وسيطة وتحتلها البلاد حديثة التصنيع فى شرق آسيا ، وربما بعض بلدان شرق أوروبا وجنوبها ،حيث تساهم على مستوى أدنى فى ثمار التطور العلمى والتكنولوجى المتجدد والمتسارع. وعند سفوح الهرم تقع جماعة البلدان الفقيرة (المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا) والتى أصدر عليها النظام الجديد . فيما يبدو، حكما بالبقاء على هامش الثورة التكنولوجية الجديدة تلعق جراح الفقر والاستدانة والعجز المالى داخليا وخارجيا ،وتصمم لها اقتصاديات وسياسات (التكيف الهيكلى) لتحدث من التعديلات فى السياسات ما يمكنها من (التواؤم) مع التدرجية الجديدة ،ومن ثم التعايش مع معقباته على الصعيد العالمى.وإزاء عدم فاعلية السياسات المحلية الموجهة للمجال العلمى والتكنولوجى ، على الرغم من بعض الجهود الملموسة فى مواقع متناثرة ، تظل البلدان المعنية فى حالة انكشاف فى مواجهة المتغيرات الدولية الحاكمة.

وينعكس هذا على نقص فاعلية سياسات العلم والتعليم والتدريب والتطور التكنولوجى بالمقارنة مع موجبات التطور العالمى فى المجال محل البحث .

٢- القروض والمعونات الأجنبية

يؤدى انتهاج واستمرار(التكيف الهيكلى) إلى تلقى مساعدة حاسمة من الدول المانحة والدائنة، ومن المنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) سواء فى مجال التغلب

على العجز فى ميزان المدفوعات أو فى مجال المساعدات الغذائية والتقنية والمساعدات فى مجالات محددة من الخدمات وخاصة التدريب والتعليم .

وفى العلاقة بين المانح والممنوح ، يكون الطرف الأول هو الأقوى بالمقارنة مع الطرف الثانى الذى يكون الأضعف أو الأقل قوة عند التقدير الأدنى . ويتعمق هذا الطابع غير المتكافىء للعلاقة فى حالة عدم مقدرة (الممنوح) على الادارة الحسنة لها ، من خلال المفاوضة والمساومة ، لأسباب متعددة، من بينها عدم كفاءة فرق التفاوض وعدم الخبرة، ونقص المعلومات ، الذى يظهر فى مجال العلم والتعليم باعتباره (نقصا فى المعلومات عن المعلومات).

٣- العلاقة بين العرب واسرائيل

هذا مجال ثالث للانكشاف يقع فى باب المتغيرات الاقليمية ، ويتحصل فى نقص استعداد البلدان العربية ، للتعامل الفعال فى ساحة المواجهة الاقتصادية والعلمية - التكنولوجية بعد التوقف العملى لحالة الحرب العسكرية .

وتتأكد خطورة الانكشاف الذى تؤكده (الهرمية)التى يكرسها (اقتصاد وسياسة التكيف)من بعض المؤشرات التى توضح التفوق الاسرائيلى فى عدد من المجالات علميا وتكنولوجيا بالمقارنة مع الأطراف العربية كافة .ويمثل هذا الموقف تحديا على منظومة العلم والتعليم أن تواجهه بوضع مصر بالذات على عتبات التعامل الفعال فى الدائرة الاقليمية فى المرحلة القادمة.

ثالثا: آثار (التكيف) على التعليم فى مصر

تؤدى بنا الدلالات الرئيسية السابقة للتكيف الهيكلى، إزاء التطور الاجتماعى عموما ،إلى آثار محددة تمثل انعكاسات على قضايا التعليم،بصفة خاصة، وفيما يلى نعرض لكل من الدلالات الرئيسية وانعكاساتها على التعليم.

أولا : انعكاسات تغير الوظيفة الاقتصادية للدولة :

يتمثل أهم هذه الانعكاسات فى :

١- زيادة وزن القطاع الخاص فى العملية التعليمية مقابل تقلص دور الدولة نسبيا. فأما وزن القطاع الخاص فيشهد تزايدا مطردا من خلال اتساع رقعة (التعليم الخاص)، على اختلاف أنواعه

ومسمياته ، فى مختلف مراحل التعليم منذ ما قبل مرحلة التعليم الأساسى حتى التعليم العالى، بل وفى الدراسات العليا أيضا .

ولننظر بداية إلى التعليم الخاص،ولنستعرض بعض مؤشرات توسعه فى مجال التعليم الأساسى، حيث يتركز فى الحلقة الابتدائية من هذا التعليم وبصفة خاصة فى الحضر . وحسب بيانات العام الدراسى ١٩٩٠/١٩٩١ على سبيل المثال التى تبين أن عدد تلاميذ الحلقة الابتدائية يبلغ نحو ستة ملايين وأربعمائة الف تلميذ، استوعب التعليم الخاص (بمصروفات) قرابة أربعمائة ألف تلميذ بنسبة حوالى ٦٪ من الإجمالى ، ويتركز نحو ٩٣٪ من مجموع عدد تلاميذ التعليم الخاص فى المناطق الحضرية ، بينما يخص الريف حوالى ٧٪ فقط[٥].

وفى التعليم الاعدادى استوعب التعليم الخاص ، مقسما إلى "خاص بمصروفات" و"مدارس لغات بمصروفات فى العام الدراسى ١٩٩٠/١٩٩١ نحو(٨٧٤٩٣) تلميذا من إجمالى تلاميذ التعليم الخاص بالتساوى تقريبا بين (خاص بمصروفات) و (لغات بمصروفات) [٦]. ويتركز كلاهما فى الحضر دون الريف. وعلى الرغم من ذلك لا تزيد نسبة تلاميذ (مدارس اللغات) من إجمالى تلاميذ الحلقة الاعدادية عن ١.٢٪[٧].

ويبدو لنا أن انخفاض نسبة التعليم الخاص فى الحلقة الآعدادية بالمقارنة مع الابتدائية قد يعود إلى طبيعتها الانتقالية بين الدراسة الابتدائية والدراسة الثانوية ، وخاصة أن هناك من المؤشرات ما يوضح تصاعد نسبة التعليم الخاص فى المرحلة الثانوية لاتباطها المباشر بالالتحاق بسلك التعليم العالى. وقد بدأ التعليم الخاص بمصروفات يغزو التعليم العالى نفسه فى السنوات القليلة الأخيرة، وخاصة منذ العام الجامعى ١٩٩٥/١٩٩٦،نظرا لارتفاع أعداد الحاصلين على شهادة الثانوية العامة عن طاقة الاستيعاب فى الجامعات والمعاهد العليا الرسمية .

وبمراجعة الانفاق الحكومى على التعليم منذ الاتفاق على برنامج التكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى اعتبارا من منتصف ١٩٩١ تقريبا يتبين أنه شهد تغيرا واضحا من حيث مدى الكفاية ومدى الكفاءة. فأما من حيث مدى الكفاية فإنه يتضح من بيانات موازنات التعليم ونسبة مخصصها إلى الموازنة العامة للدولة ، أن نصيب موازنة التعليم من الموازنة العامة للدولة انخفض من ٩.٢٥٪ فى عام ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٨.٣٨٪ عام ١٩٩١/١٩٩٢ ولكنه ارتفع فى

عام ١٩٩٣/١٩٩٤إلى ٧٨ . ١٠٪ [٨]. وقد واصل ارتفاعه فى السنتين التاليتين ، وبلغت القيمة المطلقة لموازنة التعليم فى العام ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالى ١٢ مليار جنيه .غير أن زيادة النفقات العامة على التعليم لا تجارى الارتفاع فى معدلات التضخم وفق مؤشر الرقم القياسى لأسعار المستهلكين ونسبة الفجوة التضخمية الى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى[٩].

هذا من حيث مدى كفاية الانفاق فى حد ذاته ... ومن المهم أن نشير إلى عدم الكفاية من المنظور المقارن، حيث يلاحظ انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى اجمالى الإنفاق العام فى مصر مقارنة بالعديد من دول العالم (بما فيها دول عربية) من شرائح دخلية مختلفة. فقد بلغت النسبة المذكورة فى مصر كمتوسط سنوى للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ نحو ٨ . ٩٪ بينما بلغت النسبة المناظرة فى الجزائر مثلا ٢٧٪ وفى المغرب ٥ . ٢٥٪ وفى سوريا ١ . ١٣٪ وفى كولمبيا ٤ . ٢١٪وفى البرازيل ٧ . ١٧٪ وفى كوريا الجنوبية ٤ . ٢٢٪[١٠].

وأخيرا نلاحظ عدم كفاءة الانفاق الحكومى على التعليم فى مصر. ونتخذ هنا مثالا له التركيب الهيكلى للانفاق الجارى على التعليم الاعدادى فى السنوات الأخيرة (وليس هناك ما يشير إلى عدم انطباق ذلك على مراحل التعليم الأخرى) حيث يمتص الانفاق على المرتبات والأجور معظم الانفاق الجارى ، ويبلغ فى المتوسط حوالى ستة أضعاف الانفاق على المستلزمات السلعية والخدمية فى الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ١٩٩٢/١٩٩٣ [١١].

٢- اطلاق الآلية السعرية (جهاز الثمن) أو قوى العرض والطلب

تتمثل دلالة هذا البعد الآخر لتغير وظيفة الدولة الاقتصادية فى تغير طبيعة (المعرفة) فى المجتمع ، وموقعها من العلاقات الاجتماعية ، وذلك ببدء تحولها التدريجى والنسبى من كونها (خدمة عامة)تتكفل بها الدولة أو بشطر رئيسى منها ، الى نوع قريب نسبيا من (السلعة) التى يتم حساب (قيمتها التبادلية) فى السوق وفق خصائصه الحاكمة، من حيث الاكتمال وعدم الاكتمال، ومدى التشوه، وبالتالى مدى سيادة الظواهر الاحتكارية..الخ.

وتطبيقا لذلك قد تتغير النظرة الى التعليم - بفعل الانفتاح والتكيف - من التزام يتحمله المجتمع تجاه أعضائه ، وخاصة غير القادرين، بحكم المسئولية العامة للجهاز المعبر عن هذا المجتمع وهو الدولة ، الى نوع من التعبير عن المسلك الفردى الذى يعكس المسئولية الشخصية لمن (يطلب) أو يرغب فى الحصول عليه.

ويترتب على هذا أن الحصول الفعلى،من جانب الأفراد والجماعات ، على الخدمات التعليمية يصبح محكوما باعتبارات التوازن بين العرض (أى مجموع التسهيلات والمرافق التعليمية باختلاف درجاتها وخاصة ما بعد التعليم الاساسى) والطلب (الذى هو الرغبة المدعمة بالقدرة الشرائية)، ويتحول صاحب التسهيلات والمرافق من ثم الى (بائع) بينما يتخذ طالب العلم وضع (المشترى). وما بين البيع والشراء تبرز ظواهر جديدة دالة على الاتجاه الى (تسليع) التعليم تدريجيا ونسبيا كما ذكرنا - ونرصد أهم هذه الظواهر فيما يلى بالتطبيق على مصر:

أ - الرسوم الدراسية للتعليم العالى

يلاحظ ارتفاع هذه الرسوم فى كافة المراحل التعليمية ، بما فيها مرحلة التعليم الأساسى، حتى لقد تم (ربط التعليم الابتدائى عمليا برسوم دراسية فى حدود ٤٠ جنيها للطفل، وهو مبلغ كبير دون شك فى مجتمع يصل متوسط دخل الفرد السنوى فيه الى حوالى ٦١٠ دولار ، ويعيش ٢١٪ من سكانه تحت الكفاف)[١٢].

وفى التعليم الجامعى أيضا يجرى النظر فى إمكان تطبيق مبدأ (استرداد التكلفة) ، مع وجود توجه مصرى رسمى - تفصح عنه وثائق السياسات فى الوزارة المختصة - نحو جعل الدراسات العليا الجامعية بمصروفات [١٣].

ب- الدروس الخصوصية

هذه ظاهرة تؤكد الطابع السلعى المتزايد للخدمة التعليمية. ولقد لاحظ خبراء البنك الدولى نفسه هذه الحقيقة بالتأكيد على أن (الانتشار المتزايد للدروس الخصوصية فى التعليم الثانوى والتعليم العالى قد أعاد الى الوجود ظاهرة (التحيز الاجتماعى)، التى تسهم من جانبها فى طمس مبدأ ديمقراطية التعليم المنصوص عليه فى الدستور بشأن مجانية التعليم. وكذا أظهر أحد المسوح فى عام ١٩٧٦ أن نسبة الطلبة - من العائلات ذات الدخل الأدنى - التى يمكنها الحصول على دروس خصوصية أقل بكثير منها فى حالة العائلات ذات الدخل المتوسط والأعلى، كما وجد الباحثون أن ٨٠٪ من التلاميذ أبناء الطبقات ذات الدخل الأدنى يحصلون على درجات منخفضة فى امتحانات شهادة الثانوية العامة - والتى يتوقف عليها الدخول الى سلك التعليم ، وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من الطلاب المنتمين الى العائلات ذات الدخل الأعلى [١٤].

جـ - التعليم الخاص

تؤكد ظاهرة التعليم الخاص، من رياض الأطفال الى التعليم العالى،وإن تكن ما تزال محدودة نسبيا ، الدخول الموسع لاقتصاد السوق الى حقل الخدمة التعليمية ، نظرا لارتفاع تكلفة هذا التعليم الى حد كبير، من مصروفات وتكلفة للملابس والانتقالات والترفيه وتبرعات أيضا ، بالمقارنة مع متوسطات الدخول الفردية ، ليس فقط بالنسبة لأبناء الفئات الاجتماعية ذات الدخل الأدنى،وهو أمر مفهوم، بل أيضا بالنسبة لأبناء الفئات المتوسطة، ولاسيما فيما يسمى (مدارس اللغات)، التى هى نوع (خاص) من التعليم الخاص، يكاد يكون حكرا على شرائح دخلية معينة ، هى الشرائح العليا، والمتوسطة العليا، وهذا ما يؤدى بنا الى الاقتراب من ظاهرة (الاصطفاف).

ثانيا :التعليم والاصطفاف الاجتماعى

يشكل التعليم آلية هامة من آليات الاصطفاف الاجتماعى المزدوج ،نظرا للتوجه العام فى إطار الانفتاح والتكيف الى اعتبار التعليم (موضوعا) من موضوعات التبادل السوقى ،أى أحد بنود اقتصاد السوق، وهو (توجه عام) أكثر منه (اتجاه مطبق)، لأن هناك قيودا مختلفة اجتماعية وثقافية تحول دون التحويل التام أو الكلى للتعليم من خدمة الى سلعة، وهو ما سنعرج عليه فيما بعد . وتتأكد العلاقة بين التعليم وتعميق الاصطفاف من عدة عوامل أهمها:

١- ارتفاع تكلفة التعليم ويأخذ صورتين :

أولاهما : ارتفاع التكلفة المباشرة للتعليم فيما يتعلق بالفئات الدخلية الدنيا ، والمتوسطة الدنيا. وبعبارة أخرى تزايد العبء المالى لتعليم الأبناء بالنسبة للفئات المذكورة،خاصة وأن تعليم الابناء أصبح منافسا - على (كعكة) الدخل الفردى المحدود - لمتطلبات أخرى أكثر الحاحا ، فى مقدمتها الطعام والشراب، ويأتى بعدهما بفارق كبير كل من الملابس والسكن.

وهذا ما يؤكد التأثير الطردى لمستوى دخل الأسرة على مستوى الانفاق على التعليم، نظرا لتركز الانفاق على البنود الأكثر اتصالا بالوجود الفيزيقى (الجسمانى) للفرد. وبذلك تتم إزاحة التعليم الى مؤخرة الأولويات الانفاقية للعائلات (محدودة الدخل).

أما الصورة الثانية فتتمثل فى (تكلفة الفرصة البديلة) لتعليم الابناء أى تلك النفقة غير المباشرة، التى تتحملها الأسر من جراء تعليم الابناء وما يترتب عليه من (ضياع محتمل فى الدخل)

أو (حرمان اقتصادى) كتضحية مالية ضرورية لقاء عدم تشغيل الأبناء فى سوق العمل.وكقاعدة عامة فان الطبقات الاجتماعية الواقعة أسفل سلم الدخل لاتستطيع احتمال التكلفة البديلة لتعليم الأبناء ، أو تستطيع احتمالها فى حدود ضيقة. فأما الفئات الأشد فقرا والأكثر حرمانا،التى لا تستطيع تحمل التكلفة البديلة أصلا فتعزف عن تعليم الأبناء حتى الى مرحلة التعليم الابتدائى، فلا يدخلون فى عداد (القيد المدرسى)أصلا.ومع تدرج المستويات الدخلية يتزايد عدد سنوات القيد المدرسى ولكن مع ارتفاع تدريجى فى نسب الغياب والرسوب، ونسب التسرب الدراسى.

من هذه المنابع جميعا ، عدم دخول سلك التعليم والرسوم والتسرب ،تنشأ ظاهرة ارتفاع نسبة الأمية على مستوى الجمهورية، مع تركزها، من حيث المستوى الدخلى فى الفئات منخفضة الدخل والمعدمة ، وتركزها من حيث الجنس بين الإناث ،ومن حيث التوزيع الجغرافى فى الريف والأحياء الفقيرة بالمدن .

وهناك وفرة من البيانات حول معدلات القيد المدرسى ، ونسب النجاح والرسوب والغياب والتسرب والأمية ، فلا حاجة بنا لإثباتها هنا . ولا يقتصر أثر تكلفة الفرصة البديلة على انخفاض معدل القيد المدرسى فى التعليم الاساسى وارتفاع نسبة الأمية بين الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، بل أن له أثرا آخر يتركز بدرجة أكبر فى الشرائح العالية من الفئات الدخلية الدنيا، والشرائح الدنيا والوسطى من الفئات الدخلية المتوسطة ، ويتحصل هذا الأثر فى احتمال النفقة البديلة حتى مستوى معين فقط، هو مستوى التعليم الثانوى (العام والفنى)، وعدم القدرة على الاستمرار فى تحملها حتى مستوى التعليم الجامعى .ويعضد الأثر المذكور أثر ارتفاع التكلفة المباشرة للتعليم العالى، بحيث يحد من دخول أبناء الفئات الاجتماعية المذكورة فى سلك التعليم العالى . ومن ثم فلا يتمتع بالتعليم العالى من أبناء هذه الفئات سوى نسبة ضئيلة، بينما تتركز منافعها بين الفئات ذات الدخل الأكثر ارتفاعا. وتتدعم هذه النتيجة بعامل مهم متضمن فى السياسات الحكومية وهو ما ندعوه بأولوية التعليم الجامعى (ودع عنك أثر انتشار التعليم الخاص الذى اشرنا اليه آنفا).

٢- أولوية التعليم الجامعى فى الاتفاق الحكومى

يتضح ذلك من بيانين رقميين يصور أولهما الحالة فى أواخر السبعينات ،ويصور ثانيهماالحالة فى أوائل التسعينات.

وهاك البيان الأول المستقى من تقديرات باحثين مصريين ، كما ورد فى دراسة للبنك الدولى، اعتمادا على بيانات وزارة التعليم [١٦] ويتكون من شقين:

الشق الأول: توزيع النفقات حسب مستوى التعليم (٪) عام ١٩٧٧

المجموعات الاجتماعية حسب مستوى التعليم	٪ من السكان	٪من اجمالى الانفاق على التعليم
عدم الالتحاق بالتعليم	٣٠	-
التعليم الابتدائى فقط	٤٠	٢٠
التعليم الاعدادى فقط	١٢	١٣
التعليم الثانوى فقط	٨	١٧
الجامعة	١٠	٥٠
اجمالـى	١٠٠	١٠٠

Source : World Bank, Egypt : Alleviating Poverty ..., Table J2,p.220.

يتضح من هذا البيان أن أولئك الذين لم يلتحق ابناؤهم بالمدارس اصلا تبلغ نسبتهم ٣٠٪ من اجمالى عدد السكان فى مصر،ولا ينتفعون بداهة من الانفاق على التعليم - أما أولئك الذين توقف قطار التعليم بأبنائهم عند المرحلة الابتدائية (ونسبتهم ٤٠٪من السكان) فينتفعون بـ ٢٠٪ من النفقات التعليمية أى أن ٧٠٪ من السكان (٣٠+٤٠) يحصلون على ٢٠٪ من الانفاق الحكومى على التعليم .

وفى المقابل نجد فى ذيل الجدول أن نسبة ١٠٪ من السكان الذين دخل أبناؤهم سلك التعليم الجامعى تستأثر بـ ٥٠٪ من الانفاق الحكومى على التعليم ، وهى النسبة المخصصة للجامعات فى موازنات التعليم ، أى أنها تحصل من الانفاق على حصة تبلغ خمسة أضعاف حصتها فى اجمالى السكان .وتأكيدا للدلالات الاجتماعية للتعليم نسوق الشق الآخر من البيان السابق ذكره [١٧].

الأصل الاقتصادى - الاجتماعى للطلاب

حسب المستوى التعليمى (٪)

المجموعات الاجتماعية حسب المستوى التعليمى	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدخل الاعلى
لم يدخلوا سلك التعليم	٢٥	٦٧	٨
المستوى الابتدائى	١٥	٧٥	١٠
المستوى الاعدادى	١٣	٧٥	١٢
المستوى الثانوى	١٠	٧٢	١٨
التعليم العالى	٨	٧٢	٢٠

Source : World Bank, Egypt : Alleviating Poverty ...,p. 237.

ويتضح من هذا البيان أن الفئات الدخلية المتوسطة تستأثر بالنسب الأعلى فى المراحل المختلفة للنظام التعليمى بما فيها النسبة من أولئك الذين لم يقدر لهم الدخول فى سلك التعليم أصلا .. وعدا ذلك فإن ذوى الدخل المنخفض لا تزيد نسبتهم فى التعليم الثانوى مثلا عن ١٠٪ مقابل ١٨٪ لذوى الدخل الأعلى، بينما أن الأخيرين تبلغ نسبتهم ٢٠٪ فى التعليم العالى مقابل ٨٪ فقط لأصحاب الدخل المنخفض.

والنتيجة المستخلصة من بيانات السبعينات هذه أن السياسة التعليمية - فيما يتعلق بالانفاق الحكومى - متحيزة لصالح الفئات الاجتماعية ذات الموقع الأعلى فى سلم الدخل ، وهى الفئات التى تتمكن أكثر من غيرها من الوصول الى التعليم العالى الذى يستأثر بالنصيب الأكبر من الانفاق .

وعن أوائل التسعينات (فترة الخطة الخمسية الثالثة)نسوق الجدول المختصر التالى[١٨].

الاستثمار المخصص لوزارة التعليم فى الخطة الخمسية الثالثة

(مليار جنيه بأسعار ١٩٩١/١٩٩٢)

المستوى التعليمى	المقترح النهائى فى الخطة
التعليم الأساسى	٢,٦
الثانوى بأنواعه	١,٣
اجمالى التعليم العام	٣,٩
التعليم العالى	٣,١
الاجمالـــى	٧

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، مصر ١٩٩٤ ، جدول رقم ٤-١٠ ،ص٧٤.

وطبقا لهذا البيان يستأثر التعليم العالى بأكبر حصة من الاستثمارات المخططة للتعليم للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وهى ٤٤.٣٪ مقابل ٣٧.١٪ للتعليم الاساسى(للحلقتين الابتدائية والاعداية) و١٨.٦٪ للتعليم الثانوى .

وتتأكد بذلك حقيقة التحيز الاجتماعى لسياسة الانفاق التعليمى تجاه ذوى الدخول الأعلى الذين يتمكنون من الحصول على أوفر الفرص للتعليم العالى .

ولا يتوقف الأمر عند فرص التعليم العالى الرسمى، الذى يعتمد الدخول اليه على مجموع الدرجات فى امتحان الثانوية العامة للطلاب ، ولكن يلاحظ مؤخرا التوسع فى افتتاح (معاهد عليا بمصروفات) فى كافة التخصصات تقبل الحاصلين على درجات أقل مما يتم القبول على اساسه فى التعليم العالى الحكومى . وسيتدعم هذا الاتجاه مع انشاء (الجامعات الخاصة). وبذلك يمتلك ذوو الدخول الأعلى فرصة اضافية للتعليم العالى ، مع انخفاض مستواهم التحصيلى، وهى فرصة لا يملكها أولئك الذين لا يستطيعون مقابلة نفقات الدراسة المرتفعة بطبيعتها ، أى أصحاب الدخل المنخفض بل والمتوسط أيضا.

ثالثا : التعليم كآلية من آليات "الكتلة المندمجة"

تعمل "الكتلة المندمجة" فى اتجاه معاكس لمفعول "الاستقطاب المزدوج"- إذ هى تؤدى الى آثار "إدماجية" على مستوى المجتمع ككل ومن ثم تغذى عملية تحييد الانقسامات المتضمنة فى الاصطفاف .

وفيما يلى أهم الأبعاد المتعلقة بهذا الجانب من الوظيفة الاجتماعية لنظام التعليم :

١-توسيع قاعدة التعليم الأساسى

يمثل اتساع قاعدة التعليم العام عموما ،والتعليم الاساسى خصوصا ، أحد الأدوات الرئيسية التى يتوسل بها النظام الاقتصادى الاجتماعى السياسى لتأكيد (علاقة الولاء) من جانب الجمهور المخاطب بها ،وبالتالى فهى أداة للحد من نزعات التفتت أو التفكك فى (المنظومة) المجتمعية السائدة والسعى نحو تحقيق (التكامل). ولذلك لم يكن أثر انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ ،وسياسة (التكيف) منذ منتصف ١٩٩١ على القاعدة الكمية للتعليم سلبيا بل كان ايجابيا بشكل عام وخاصة على مستوى التعليم الاساسى رغم ما تحمله القسمات (السوقية) من دلالات غير مواتية اجتماعيا على نحو ما تحدثنا تفصيلا فيما سبق.

ورغم التباين الجذرى فى طبيعة النظام الاقتصادى الاجتماعى بين مرحلة ١٩٥٢-١٩٧٠ ومرحلة ١٩٧١ - ١٩٩٥ فقد كان (الأثر الادماجى) للنظام التعليمى ملحوظا فى الحالتين مع اختلاف الدوافع والخصائص.

وهكذا ارتفع عدد التلاميذ فى التعليم الابتدائى من مليون واحد سنة ١٩٥٢ الى ٢.٧ مليون تقريبا عام ١٩٦٠ ثم الى نحو سبعة ملايين عام ١٩٩٠ والى قرابة سبعة ملايين ونصف المليون فى العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤. وارتفع عدد تلاميذ التعليم الاعدادى من نحو ٣٠٠ ألف عام ١٩٦٠ الى ٣.٨ مليون تلميذ (أى بأكثر من عشرة أمثال) سنة ١٩٩٠ ، كما ازدات أعداد المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى من نحو ٢٥٠ ألف تلميذ عام ١٩٦٠ الى ١.٨ مليون عام ١٩٩٠ [١٩] وحسب أحدث البيانات المتاحة [٢٠] فان اجمالى أعداد التلاميذ والطلبة فى جميع مراحل التعليم للعام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ قد بلغ قرابة أربعة عشر مليونا (١٣٩١٨٧٨٢) أى نحو ربع عدد السكان على مستوى الجمهورية منهم (١٠) ملايين وأربعمائة ألف تلميذ تقريبا فى التعليم

الاساسى(١٠٤٠٢٩٠٧) ينقسمون الى(٧٠٤٩٥٤٩) فى التعليم الابتدائى و(٣٣٥٣٣٥٨) فى التعليم الاعدادى. ويبلغ عدد تلاميذ المستوى الثانوى ،من عام وفنى ومدارس معلمين ومعلمات نحو (مليونين وأربعمائة ألف)(٢٤٦٦٧١٨).

وباضافة نوعيات تعليمية أخرى يبلغ اجمالى عدد الطلاب فى التعليم قبل الجامعى زهاء ثلاثة عشر مليونا و ١٥١ ألف (١٣١٥١٥٦٣). بينما يصل عدد الطلاب فى التعليم العالى فى المعاهد العليا والمتوسطة والجامعات نحو (٧٧٠ ألف) طالب أى بما يزيد قليلا عن ٥٪من اجمالى تعداد الطلبة والتلاميذ ..(وبهذه المناسبة نتساءل عن مغزى حصول ٥٪ من الطلاب على ٥٠٪ من الانفاق الحكومى على التعليم)!.

٢- الدروس الخصوصية

لاغرابة فى أن ندرج الدروس الخصوصية ضمن العوامل المؤكدة للطابع الادماجى للعملية التعليمية. ذلك أننا ننظر هنا للظاهرة من زاوية (المعلم)- حيث يشكل تلقين الدروس الخاصة للتلاميذ ، وفى جميع المواد تقريبا، وعلى مختلف المستويات التعليمية - وبمقابل مالى مرتفع ،مع اتساع الظاهرة باطراد فى السنوات الأخيرة - الأداة الرئيسية التى يلجأ اليها(المعلمون) لرفع مستوى دخولهم الفردية ،وبالتالى توليد مصدر من مصادر (الرضا)عن الوضع القائم ، حيث يصيرون من المستفيدين أو المنتفعين من الحالة الراهنة بشكل عام للنظام التعليمى .ويمثل المعلمون فئة اجتماعية ذات وزن داخل الصفوة المتعلمة والمثقفة فى المجتمع المصرى إذ يبلغ عددهم ، فى مختلف أنواع المدارس وعلى المستويات المختلفة من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوى ،أكثر من ستمائة ألف معلم (٦١٠٣٦٧) للعام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤، كما يبلغ عدد أعضاء هيئات التدريس فى التعليم العالى أكثر من ثمانية وثلاثين ألفا(٣٨٦٦٩) فى نفس العام [٢١].

٣- المناهج التعليمية

يبدو لنا أن المناهج التعليمية على اختلاف مستويات التعليم تكرس عملية (التكيف الادماجى) من خلال التركيز على المفهوم (الكتلوى) للمجتمع ،الذى يستبعد النزاعات أو الصراع الاجتماعى من الاطار المفهومى لدراسة المجتمع ، ومن خلال نشر أسطورة الحراك الاجتماعى المطلق والقائمة على مجرد المواهب الفردية أو النبوغ الشخصى (العصامية) باستبعاد تأثير الهيكل

الاقتصادى والاجتماعى وقيوده الحاكمة .

ويمكن تأمل ما تسفر عنه العوامل الثلاثة السابقة المؤكدة للمقولة الادماجية : فاتساع قاعدة التعليم الأساسى ليست محصلته النهائية ايجابية بالضرورة ،ذلك أن هذه المرحلة التعليمية غير كافية لتزويد الطلاب بالمهارات اللازمة للدخول الفعال فى سوق العمل ضمن الاطار المتنامى للتطور التكنولوجى وخاصة فى أبعاده العالمية المحيطة .وكما يؤكد أحد الباحثين فى هذا الشأن (فان تعريف اليونسكو نفسه لمرحلة التعليم الأساسى يؤكد على دور هذا التعليم فى تقديم المعارف والمهارات الأساسية فقط وأنه تعليم لا يعد الأشخاص لسوق العمل. ولذا فان ترقية مستوى العمالة يتطلب رفع سن الالزام حتى نهاية المرحلة الثانوية)[٢٢].

وفى رأينا أن التفكير فى رفع سن الالزام حتى نهاية التعليم الثانوى ، هو اجراء ضرورى ولكنه غير كاف . وإنما يجب أيضا اتباع سياسة تعليمية فى مجال التعليم العالى والجامعى تقضى بتخفيف القيود أمام الفقراء للدخول الى هذا المستوى، بدلا من محاولة التوافق مع وصايا البنك الدولى وفق مبدأ "استرداد التكلفة" وما يرتبط بذلك من قيود مانعة تكرس حقائق الاصطفاف.

هذا عن التعليم الاساسى واتساع قاعدته ..أما عن الدروس الخصوصية فان دلالتها أيضا سلبية بل وسلبية جدا ، من المنظور الاجتماعى العام ، نظرا لأنها تهدر كفاءة النظام التعليمى فى حد ذاته ، كما تفرض المزيد من القيود أمام الفئات الدخلية الدنيا والوسيطة للدخول والترقى فى مدارج سلك التعليم .وهى أخيرا تكرس "الطابع غير المنتج" للأنشطة الاقتصادية وتعرقل من ثم امكانية التحول الهيكلى المنتظر تحقيقا للتنمية المجتمعة الشاملة والمتواصلة والقابلة للاستمرار ذاتيا .

وتأتى المناهج التعليمية فى دلالتها الخاصة بالطبيعة المفهومية للمجتمعات لتضيف دلالة أخرى على ما سبق،مما يؤكد لنا البعد السلبى لمفهوم "الكتلة المندمجة" من زاوية التطور الاجتماعى الارتقائى.

رابعا : مواجهة الغضب

جرح :البطالة" ومداواته

رأينا أن "التكيف الهيكلى" ذو طابع انكماشى بالضرورة فى مرحلة انتقالية على الأقل بفعل

السياسة الاقتصادية التقييدية. إذ تنعكس هذه السياسة كما أسلفنا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة الاستثمار والتوظف. فان كبح التوسع فى الانفاق بما فيه الانفاق الاستثمارى (عن طريق تشغيل أدوات السياسة النقدية والمالية أساسا) يحدُ من فرص التشغيل فى الاقتصاد وهو ما يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة. ولذا يبدو أن الضبط النسبى لمعدل التضخم يترافق مع ضبط مستوى التشغيل .

ونظرا لشيوع الأنشطة غير المنتجة ، وكذلك لانخفاض مستوى التطور التكنولوجى فى القطاعات السلعية وفى الخدمات الانتاجية ،تجد العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة منافذ للعمل المربح عند مستويات متباينة من العائد ،وهى العمالة التى تسللت من الثقوب الواسعة لشبكة النظام التعليمى، ابتداء من عدم الدخول فى سلك التعليم أصلا مرورا بالغياب والرسوب وانتهاء بالتسرب الدراسى واسع النطاق نسبيا فى التعليم الاساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية .

وفى مقابل التوفر النسبى لفرص العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة التى أمّت أو لم تتم مرحلة التعليم الأساسى ، فى الزراعة والصناعة والخدمات على اختلافها وفى أنشطة على هامش الجهاز الانتاجى أو حتى على حسابه ،تقل فرص العمل لأولئك المؤهلين تأهيلا دراسيا على المستويين المتوسط والعالى.

وبالفعل فان ظاهرة البطالة فى الاقتصاد المصرى تتسم فى المحل الأول بانها (بطالة الخريجين).وتشير البيانات المتاحة من نتائج بحث العمالة بالعينة بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة الاحصاء فى دورات ديسمبر ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ الى ان نحو ثلاثة أرباع المتعطلين من المتعلمين فى الأعمار من ١٢-٦٤ سنة حاصلون على شهادة متوسطة (٤ , ٧٠٪)- وإذا اضفنا اليهم فئة الحاصلين على شهادة فوق المتوسطة وأقل من الجامعية (١ , ٩) فان ٨٠٪ من البطالة (أى أربعة أخماس الجملة) هى من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة. وتتركز نسبة ١٧٪ منها بين الحاصلين على شهادة جامعية وما يعادلها فيكون اجمالى المتعطلين من حملة الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية حوالى ٩٧٪ ، بينما تبلغ نسبة المتعطلين الأميين ٢ . ١٪ ،ونسبة من يقرأ ويكتب ١ . ١٪ ،ونسبة حملة الشهادة أقل من المتوسط ٢ . ١٪ وذلك وفق التعريف المعتمد لحالة البطالة [٢٣].

وتتأكد البيانات السابقة من نتائج مشروع حصر فائض الخريجين (بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٣١) فى ٢١ محافظة من محافظات الجمهورية ، والتى تشير الى أن ٧٧.١٪ من حجم البطالة يعود الى حملة الشهادات المتوسطة ، و١٣.٥٪ الى حملة الشهادات الجامعية (و٩.٤٪ لحملة الشهادات فوق المتوسطة)[٢٤]، وحيث بلغت نسبة فائض الخريجين الى قوة العمل ٩.١٣٪[٢٥].

وأهم ما يمكن استخلاصه مما سبق أن البطالة ترتبط ارتباطا عضويا وثيقا باخفاق النظام التعليمى فى أداء وظيفته الاقتصادية والاجتماعية حتى فى اطار قيود ومحددات النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم، حيث لا تتوافق (مخرجات) النظام مع احتياجات ومطالب (البيئة) المحيطة بالمنظومة التعليمية .ولكن النظام التعليمى ليس فاعلا مستقلا بالمعنى الحقيقى فى هذه (اللعبة) وإنما هو (فاعل تابع) يلعب دورا أقرب الى دور (الضحية) التى تكون مطالبة بتحمل ثمن التخبط والاخفاق فى السياسات الاقتصادية الكلية. ذلك أن مدخلات النظام التعليمى (من خلال معدلات القبول بالمستويات الدراسية المختلفة) تتحدد غالبا بقرارات من خارج النظام التعليمى نفسه، كما أن العملية التعليمية نفسها داخل النظام تتأثر، فضلا عن العوامل الذاتية لهذا الداخل، بالعوامل الأجنبية عنه أيضا. وتأتى المخرجات لتعبر عن حالة المدخلات وعملية التفاعل الوظيفى المشار اليها. ولكن حالة المخرجات تدور بمقتضى آلية التدفق التعليمى للتغذية المرتدة لتعود مرة أخرى - فى تأثرها بالمتغير المستقل للسياسات الاقتصادية الكلية - وتحدد وضعا جديدا لمدخلات النظام التعليمى من خلال احداث تعديلات فى سياسات القبول الدراسى والتقويم أيضا.

ولهذا وجدنا النظام التعليمى يميل نحو التوسع فى التعليم المتوسط فى الثمانينات حينما بدا أن هناك تزايدا فى بطالة خريجى التعليم العالى ، ثم إذا بنا نشهد ميله فى دورة معاكسة الى التوسع فى التعليم العالى فى التسعينات حينما بدا أن هناك تركزا للبطالة بين خريجى المستوى المتوسط[٢٦].

وقد عبرنا عن هذه العلاقة التبادلية بين النظام التعليمى والنظام الاقتصادى والاجتماعى بالقول إن حالة الاقتصاد تخلق (الجرح) ويكلف التعليم بمداواته. ولأن البطالة من أهم محددات بيئة الغضب التى تفرز العنف لدى جيل الشباب المتعلم فى كافة ألوانه، من عنف سياسى ، وعنف جنائى متأصل،وعنف عارض (هو ما نطلق عليه العنف فى الشارع تبدو الصلة الوثيقة بين التعليم وافرازات

الغضب صلة لولبية متغيرة - ولم لا نقول متذبذبة - تعبر عن ضغوط الواقع الفعلى أكثر مما تعبر عن مخطط استراتيجى محدد.

خامسا : التعليم والمتغيرات الخارجية

١ - التعليم ومتطلبات الثورة العلمية - التكنولوجية

يشتق النظام التعليمى غاياته الرئيسية - كما ينبغى للأمر أن يكون - من متطلبات التطور الاقتصادى - الاجتماعى - الثقافى الشامل، وبحيث يسعى الى التوافق مع ابعاد الثورة العالمية المتسارعة فى تكنولوجيات القمة العالية وخاصة فى المعلومات والاتصالات - من جهة أولى - ومع معطيات الموارد وعوامل الانتاج المتاحة والقابلة للاتاحة من جهة ثانية - ومع المستوى المحقق للنمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، أى الحالة القائمة لأوضاع الاقتصاد والمجتمع والبشر أنفسهم ، من جهة ثالثة.

وتهمنا هنا النقطة الأولى ، أى ضرورات التوافق مع ثورة التكنولوجيات العالمية الجديدة. والمطلوب هنا باختصار أن يقوم النظام التعليمى باخراج - وبالأحرى (تخريج)- النوعيات اللازمة للارتفاع بمستوى هيكل التوظف والمهارات ورأس المال البشرى الى حيث يمكن التعامل بفاعلية مع آفاق الثورة المذكورة.[٢٧] ويتمثل هذا فى ضرورة تكوين قوة علمية - تكنولوجية تتناسب مع رفع تكنولوجيا الانتاج من الحالة الراهنة كثيفة العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة فى الاقتصاد ككل، والتكنولوجيا كثيفة رأس المال فى مواقع متطورة معينة من هذا الاقتصاد ، الى تكنولوجيا من نوع جديد هى تلك الكثيفة الاستخدام للعنصر العلمى والتكنولوجى أى كثيفة البحث والتطوير. وحينئذ يستطيع هيكل العمالة المستهدف مقابلة احتياجات التطور فى المجالات الطليعية وهى الالكترونيات الدقيقة والحاسبات والاتصالات ، والتكنولوجيا الحيوية ، والمواد الجديدة ، ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، من أجل رفع نصيبها جذريا فى مواجهة القطاعات المتقهقرة على الصعيد العالمى ، والتى تشكل حاليا أغلب الناتج والصادرات ، وهى الأغذية والمشروبات والجلود والأحذية ، والغزل والنسيج، وتجميع الأجهزة.

ويمكن لنا أن نتصور معالم التطوير المنتظر من النظام التعليمى لترقية هيكل العمالة فيما يلى:

- محو الأمية محواً كاملا، وخاصة فى وسط الإناث اللاتى يشكلن الأغلبية العددية للظاهرة[٢٨].

- الارتقاء بتأهيل العمالة الى المستوى الملائم بما فى ذلك التوسع فى التعليم العالى ، بدلا من الاكتفاء الجارى بالتوسع فى التعليم الاساسى .

- التركيز على التخصصات العلمية والهندسية ، وخاصة فى التعليم الجامعى، بدلا من تركيز التوسع حاليا فى القبول الجامعى فى إطار التخصصات النظرية، أى كليات الآداب والحقوق والتجارة .(ومن خلال حساب الأهمية النسبية للطلاب المقبولين بالتعليم التكنولوجى بالنسبة لاجمالى المقبولين فى التعليم الجامعى فيما بين عامى ٩١/٩٠ و٩٣/٩٢، أى بعد التوسع فى اعداد المقبولين بالجامعات، تبين أن نسبتهم قد انخفضت من ١٠.٩٪ فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ الى ٨.١٪ عام ١٩٩٣/١٩٩٢، ومن المحتمل أن تتراجع هذه النسبة مع كل توسع اضافى فى القبول رغم تزايد الأعداد المطلقة للمقبولين)[٢٩].

ومن أجل التدليل التجريبى على أهمية تطوير هيكل التشغيل انطلاقا من النظام التعليمى، نقدم صورة للوضع القائم للقوة العاملة ،وذلك من واقع بحث العمالة بالعينة الذى يجريه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .وفيما يلى نقدم مختصرا للبيان المتعلق بتقدير المشتغلين (١٢-٦٤ سنة) حسب الحالة التعليمية بالجمهورية (حضر وريف) فى دورة مسح العمالة بالعينة ليونيو ١٩٩٢[٣٠].

- اجمالى عدد المشتغلين ١٤ مليونا و ٥٠٥ ألف مشتغل .
- عدد الأميين من هؤلاء المشتغلين ٦ ملايين و ٧٠١٨٠٠ مشتغل.
- عدد من يقرأ ويكتب فقط ٢ مليون و ٨٩٣.٣٠٠ مشتغل.
- عدد الحاصلين على شهادات أقل من المتوسطة نحو ثمانمائة ألف مشتغل (٧٩٩,٩٠٠).
- عدد الحاصلين على شهادات متوسطة ٢ مليون و ٢٠٤.٠٠٠ مشتغل .
- الحاصلون على شهادات فوق المتوسط وأقل من المستوى الجامعى ٤٧٧.٨٠٠ مشتغل.
- عدد الحاصلين على شهادات فى مستوى البكالوريوس والليسانس وأعلى منهما مليون

واحد و ٨٠٠ . ٤١٥ مشتغل .

- بالاضافة الى افراد غير مبينة حالتهم التعليمية وعددهم ٤٠٠ . ١٢ مشتغل .

وأهم ما نستخلصه من هذا البيان أنه من بين العدد الكلى للمتشغلين البالغ نحو ١٤ مليونا ونصف المليون نجد نحو عشرة ملايين ما بين أمى وبين من يعرف القراءة والكتابة فقط،ويليهم الحاصلون على شهادات متوسطة (مليونان تقريبا).

ويرتبط بالبيان السابق بيان آخر-مستخلص من نفس المصدر ويتناول تقدير المشتغلين (١٢-٦٤ سنة) حسب أقسام المهن [٣١]. ومنه يتضح أن من بين اجمالى عدد المشتغلين السابق(١٤ . ٥ مليونا تقريبا) خمسة ملايين ونصف المليون تقريبا يعملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر، يليهم ثلاثة ملايين ونصف المليون تقريبا ممن يعملون فى الانتاج غير الزراعى وعمال تشغيل وسائل النقل والفعلة والعتالون .

وبذلك يبلغ العدد الاجمالى للعمالة غير الماهرة فى الزراعة والانتاج غير الزراعى نحو تسعة ملايين، ويلى ذلك تركز للعمالة فى قطاعات متنوعة للخدمات، حيث يبلغ العاملون بالخدمات نحو المليون مشتغل (٩٧٠ ألف تقريبا) والقائمون بأعمال البيع نحو مليون ونصف المليون مشتغل،والقائمون بالأعمال الكتابية ومن إليهم نحو مليون ومائة ألف مشتغل، فتكون جملة العاملين بالخدمات نحو ثلاثة ملايين مشتغل .

وهكذا فإن قطاعات الزراعة والانتاج غير الزراعى والخدمات تستوعب معا الأغلبية الساحقة للعمالة (١٢ مليونا). ويبقى ١٩٠ ألف تقريبا من فئة الوظائف الاشرافية (المديرون الاداريون ومديرو الأعمال). أما أصحاب المهن الفنية والعلمية ومن إليهم فيبلغ عددهم نحو ٢ مليون و٣٧٠٠٠ مشتغل ، أى أن وزنهم النسبى يصل الى سُبْع اجمالى المشتغلين تقريبا، وهو وزن نسبى ضئيل يتعين رفعه كما وكيفا لبناء قوة عمل علمية وتقنية عالية المستوى. ويتحقق ذلك بالتعليم العلمى والهندسى والتكنولوجى الرفيع فى المقام الأول كما سبقت الاشارة.

والحق أن وزارة التربية والتعليم - القائمة رسميا على أمر النظام التعليمى - قد بدأت فى السنوات القليلة الأخيرة برنامجا لزيادة استخدام الحاسبات فى المدارس ، ولربط عدد متزايد من المدارس بشبكات المعلومات العالمية . ولكن الأمر يتطلب تخطيطا استراتيجيا رفيعا يجسد الاهتمام

بالتعليم العلمى والتكنولوجى على كافة المستويات الدراسية،مع تطوير المناهج والمقررات وطرق التدريب والتقييم فى كافة المواد ،ولاسيما الرياضيات والعلوم التطبيقية والتجريبية والفروع الهندسية المتعلقة بالحاسبات والاتصالات والالكترونيات عموما ، وكذا بالبرامج الحاسوبية من أجل الدخول على خط الثورة المعاصرة للتكنولوجيا العليا.

٢- التعليم والمعونات والقروض الأجنبية

يرتبط التكيف الهيكلى،كما ذكرنا ، بانتظام مصادر التمويل الأجنبى ، وان يكن بتدفق متناقص بسبب الظروف الدولية الراهنة . ويتجه التمويل الأجنبى من بين ما يتجه الى قطاع التعليم. فكيف يتم التعامل - فى ظل التكيف - مع التمويل الاجنبى فى التعليم ؟.

لا يسمح المقام بالتوغل فى بحث هذه النقطة وخاصة مع ندرة البيانات المتاحة ولكن بعض الدراسات المتخصصة تشير بهذا الشأن الى ثغرات ملحوظة ، وتذكر إحداها بالنص ما يلى [٣٢]:

أ - (عدم وجود خطة محددة من أجل الاستعانة بالقروض والمعونات الاجنبية الموجهة الى قطاع التعليم المصرى،ويبدو أن ما يعقد من اتفاقيات خاصة بالحصول على قروض ومنح فى مجال التعليم يحددها ما يطرأ من خبرات أو احتياجات آنية تستلزمها مجريات السير فى مشروع معين).

ب- (غياب التنسيق بين الجهات المحلية المسئولة عن الاستفادة من القروض والمعونات الأجنبية . ويعزى ذلك الى أن كل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى وخاصة وزارة التربية والتعليم ووزارة التعاون الدولى ووزارة التخطيط . ولقد أدى ذلك مثلا الى تخصيص أموال أكثر من جهة مانحة واحدة لمشروع بعينه فى محافظة معينة مقابل حرمان محافظات أخرى من الاستفادة من مثل هذه المشروعات).

جـ - (سوء توزيع القروض والمعونات الأجنبية على محافظات مصر بصفة عامة وعلى قطاعات التعليم بصفة خاصة . ويرجع ذلك الى أن الخريطة التربوية الخاصة باحتياجات قطاع التعليم ينقصها التحديد الدقيق لهذه الاحتياجات).

٣- التعليم والعلاقة بين العرب واسرائيل

وهذا متغير اقليمى هام يفرض ضرورة الاهتمام برفع مستوى التعليم العلمى والتكنولوجى ليواكب مقتضيات الصراع التنافسى الحاد فى المرحلة القادمة بين العرب عموما واسرائيل ، وبصفة

خاصة بين مصر واسرائيل ، حيث تملك مصر أكبر امكانية عربية فى مجال التطوير المستقبلى للقدرة العلمية - التكنولوجية.ونظرا لما تحمله سياسات التكيف من دلالات متنوعة أشرنا إليها، فانه يخشى مما يحتمل أن تؤدى اليه من تراخ فى مواجهة أخطار المواجهة الاسرائيلية مستقبلا فى الميدان الاقتصادى والتنظيمى والتكنولوجى.

ولذا يتعين التسلح بالجدية الكاملة عند تناول هذا الأمر وخاصة فى ضوء ما عرضته اسرائيل وجهات دولية متعددة فى لحظة معينة من مشروعات للتعاون بين العرب واسرائيل فى مجال ادخال الحاسبات فى النظام التعليمى مثلا .

وعلى كل فإن هذا موضوع مستقل من موضوعات البحث المعمق، يتعين أن يوفيه الدارسون ما يستحقه من اهتمام.

الهوامش

١- سعيد النجار. التطورات الأخيرة فى النظام المالى الدولى. فى : **مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، عدد مايو- اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ص ٢١٧-٢٤٣.

٢- أنظر: سهير محمود معتوق . سياسات التثبيت الاقتصادى . فى : **مصر المعاصرة**، يناير -ابريل ١٩٩٠ ،ص ص ٧٩-١٣٠.

وأنظر أيضا : معهد التخطيط القومى، السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر** ، رقم ٩٥ ،ص ص ٣-١٧.

٣- أنظر: ابراهيم العيسوى. التنمية البشرية فى مصر. فى : **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، معهد التخطيط القومى، المجلد الثالث ، العدد الأول ،يونيو ١٩٩٥، ص ص ٥-٥٥، ص٢٠.

وأنظر : معهد التخطيط القومى. **تقرير التنمية البشرية. مصر ١٩٩٥**، جدول ٥-٩، ص٧٦.

٤- نيكوس بولانتزاس. **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**. ترجمة عادل غنيم،دار الثقافة

الجديدة ،١٩٨٩، ص ص ١٦٨-١٧٧.

٥- معهد التخطيط القومى. تقويم التعليم الأساسى فى مصر - **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر** ، رقم ٨٠ ،مايو ١٩٩٣، ص ص ٥١-٧٦.

٦- **المرجع السابق** . جدول رقم ٢٥ ، ص ٧٨.

٧- معهد التخطيط القومى . واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره . **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر** ، رقم ٩٠ ، نوفمبر ١٩٩٤ ، جدول رقم ٢١ ، ص١٦٧.

٨- هذا البيان مستوفى من بيانات مركز بحوث التعليم العالى فى الجدول المعنون: نصيب موازنات التعليم من الموازنة العامة للدولة عامى ٩٠ /١٩٩١ و١٩٩٢/٩١، وعام ١٩٩٤/٩٣.

٩- أنظر : فيما سبق : معهد التخطيط القومى. واقع التعليم الاعدادى ..،مرجع سابق،ص ١٣٨.

١٠- مأخوذ عن : ابراهيم العيسوى. التنمية البشرية فى مصر. مرجع سابق ، جدول ٣ ، ص٤٢.

١١- معهد التخطيط القومى. واقع التعليم الاعدادى ... **مرجع سابق** ، ص١٣٨.

١٢- محمد نعمان نوفل . بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلى على التعليم. فى: **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط** ، يونيو ١٩٩٥ ، ص١٠٦.

١٣- **المرجع السابق** ، ص ١١٠.

١٤- مقتبس من :

World Bank. **Egypt : Alleviating Poverty During Structural Adjustment,** a World Bank Country Study, Washington D.C, 1991.

١٥- نقلا عن : معهد التخطيط القومى . واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره ، **مرجع سابق**، ص ص ١٥٢-١٥٥.

(16) World Bank. Egypt : Alleviating Poverty....,**Op. Cit,** table j2, P.220.

(17) Ibid, P.237.

١٨- **تقرير التنمية البشرية :مصر ١٩٩٤**، صادر عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة،١٩٩٤، جدول ٤-١٠ ، ص٧٤.

١٩- فى الأرقام السابقة أنظر :

World Bank, Op. Cit, P.33.

وأيضا تقرير التنمية البشرية : مصر ١٩٩٤ ،مرجع سابق ، ص ص ٣٠-٣١.

٢٠- من **بيانات مركز بحوث التعليم العالى بجمهورية مصر العربية** (بيان باجمالى اعداد الطلاب والتلاميذ بجميع مراحل التعليم ١٩٩٣/١٩٩٤).

٢١- يرجع إلى **بيانات مركز بحوث التعليم العالى**(بيان بأعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات للعام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤).

٢٢- محمد نعمان نوفل . **مرجع سابق**، ص ١٠٨ ،١١٧.

٢٣- عبد اللطيف الهنيدى. تطور ظاهرة البطالة مع التركيز على مشكلة بطالة الخريجين الجدد ، ورقة مقدمة الى: **ندوة الأبعاد الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى**، معهد التخطيط القومى، القاهرة ، ٢٥-٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، جدول رقم ٣ ، ص ١٠.

٢٤- **المرجع السابق**، جدول رقم ٤ ،ص ١٢ .

٢٥- **نفس المرجع** ، جدول رقم ٥ ،ص ١٤.

٢٦- أنظر فى ذلك : محمد نعمان نوفل . **مرجع سابق** ، ص ١٠٩.

٢٧- أنظر : نزيه نصيف الأيوبى ومحمد عبد الشفيع عيسى. **سياسة التعليم فى مصر - دراسة سياسة ادارية** . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة، مايو ١٩٧٨، ص ص ٤٦-٥٥.

٢٨- أنظر : عوض مختار هلودة وآخرون . **المرأة المصرية فى العملية التعليمية**. اللجنة القومية

للمرأة، القاهرة ، يونيو١٩٩٤.

٢٩- مقتبس من : محمد نعمان نوفل. **مرجع سابق** ، ص١٠٥.

٣٠- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء. **النشرة ربع السنوية لبحث العمالة بالعينة فى جمهورية مصر العربية** . الربع الثانى ، يونيو ١٩٩٢ ، صادر فى ديسمبر١٩٩٣ جدول رقم ١٢، ص٢٩.

٣١- **المرجع السابق** ،جدول رقم ١٤ ص ٣١ .

٣٢- نقلا عن : صلاح الدين المتبولى. **التعليم المصرى والقروض الأجنبية. دراسة تقويمية لتوظيف القروض والمعونات الأجنبية فى تطوير التعليم فى مصر**.كتاب الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٥، ص ص ٢١١-٢١٢.